

أبو فاعور يقفل مزرعة ومطحنة عظام ويطلب من معامل تعبئة المياه تسوية أوضاعهم

أصدر وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور قراراً يقضي بإقفال مطحنة العظام المتاخمة لمسبح بيروت التي لا تزال تعمل وتحول بقايا الملوثة إلى مجرى نهر بيروت، وطلب من وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق التعميم لمن يعينهم الأمر اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ ذلك. كما أصدر أبو فاعور قراراً بإقفال مزرعة تويت في الشويفات التي تبين أنها غير مستوفية لآلئ شروط الصحة والنظافة، وتعمل من دون ترخيص وتصرف المياه الممتلئة مباشرة إلى نهر الغدير، إلى حين تسوية أوضاعها القانونية وتلبية الشروط والمعايير الصحية تحت مظلة الإقفال النهائي، طالبا من وزير الداخلية والبلديات الإيعاز لمن يلزم بتنفيذ ذلك.

تراخيص المياه

في سياق آخر، عمم وزير الصحة العامة الشروط الواجبة لتسوية أوضاع معامل تعبئة مياه الشرب غير المرخصة التي أصدر قراراً بإقفالها حتى إتمامها للتراخيص القانونية. ودعا جميع أصحاب معامل تعبئة مياه الشرب غير المرخصة التقدم بطلبات إلى وزارة الصحة العامة لاستيفاء الشروط المطلوبة، في قلم مصلحة الديوان في مبنى الإدارة المركزية - المتحف - بيروت، كما يمكنهم الاطلاع على الشروط والمستندات المطلوبة لدى مصلحة الهندسة الصحية في مبنى الإدارة المركزية - ط 7 أو عبر زيارة الموقع الإلكتروني للوزارة: moph.gov.lb/services

تراخيص مراكز التجميل

إلى ذلك، أصدر أبو فاعور تعميماً في شأن كيفية الحصول على تراخيص مراكز التجميل، وذلك نتيجة لحملة الوزارة التنظيمية لمراكز التجميل في المناطق، وبعد ما تبين أن عدداً كبيراً من هذه المراكز غير مرخص وفق الأصول، ويعد صدور قرارات بإقفال المراكز المخالفة.

وطلب وزير الصحة من أصحاب مراكز التجميل المخالفة علماً بوجود التقيد بأحكام القانون المنفذ بالمرسوم

إقفال محلات

بناءً على تقرير وزارة الصحة وإشارة المدعي العام الاستئنافي في الجنوب، أقل أمس أكثر من محل في صيدا بالشعم الأحمر، وقامت القوى الأمنية بإقفال مطعم «بيتر هات»، إضافة إلى إقفال محل عيطور لبيع الدجاج - فرع الحاج حافظ، في صيدا، وختمه أيضاً بالشعم الأحمر. وانضم في ما بعد محل «غرومي» للحلويات في صيدا إلى لائحة المؤسسات التي ختمت بالشعم الأحمر، فيما نفت إدارة محل غرومي لبيع الحلويات أن يكون قد تم إقفال محلها بالشعم الأحمر.

أما في الشمال، وبناءً على قرار المحافظ رمزي نهر، فتوجه قائد سرية طرابلس في قوى الأمن الداخلي العميد بسام الأيوبي، ترافقه مندوبية وزارة الصحة، إلى المسلخ التابع لاتحاد بلديات الفيحاء في طرابلس حيث تم إقفاله وتوقيف العمل فيه.

شارك في المؤتمر العالمي الثاني للتغذية

لحدود: الحكومة جادة لتحقيق الأمن الغذائي



لحدود متحدثاً خلال المؤتمر

وإلى ذلك، حضر الاجتماع نحو 198 بلداً من الدول الأعضاء في منظمة الزراعة والأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، وحضره عدد كبير من وزراء الزراعة والصحة في الدول الأعضاء والكوارث الطبيعية، وكذلك السياسات الوطنية العالمية كرسيتيانو دا سيلفا، ومديرة منظمة الصحة العالمية مارغريت تشان. وتحدث لحدود عن استراتيجيته لبنان التغذية، لافتاً إلى أنّ لبنان يتمتع بقدرات بشرية غنية في مجال التغذية. من الإنجازات الوطنية في مضمار الغذاء والتغذية هي: وضع المبادئ التوجيهية الغذائية الممتدة على نماذج غذائية محلية للكبار، وإجراء حلقات توعوية في المدارس في ما يخص مواضيع تغذوية وأنشطة بدنية، وبدء برامج لنشر التوعية حول الأغذية غير المعدية، لذا ستسعى الحكومة الحالية جادة للعمل على:

الالتزام السياسي بتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على سوء التغذية من خلال تضمين هذا الموضوع في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية. تشكيل اللجنة الوطنية لتضم الجهات المعنية ولتتمكن من التنسيق مع اللجان الوطنية المعنية الدولية والإقليمية. وضع استراتيجيات وطنية للأمن الغذائي وتصميمها آلية العمل في الحالات الطارئة. بناء القدرات البشرية، والمالية، والتقنية، وتحسين قاعدة البيانات والمشورات التغذوية. ضبط التأتيرات السلبية للحروب في الدول المجاورة.

وأشار لحدود إلى أنه «في عام 1992، عند انعقاد المؤتمر الأول، أعلن ممثلو 159 دولة التصميم على إزالة الجوع والتغلب على سوء التغذية بجميع أشكالها، وأقر ممثلو هذه الدول أن حصول الإنسان على كفايته من الغذاء السليم هو حق مطلق».

وأشار لحدود إلى أنه «في عام 1992، عند انعقاد المؤتمر الأول، أعلن ممثلو 159 دولة التصميم على إزالة الجوع والتغلب على سوء التغذية بجميع أشكالها، وأقر ممثلو هذه الدول أن حصول الإنسان على كفايته من الغذاء السليم هو حق مطلق».

نوّه في «مؤتمر المصارف العربية» بقدرة القطاع اللبناني خليل: مصرون مع أركان الحكومة على إقرار موازنة 2015

الكهراء حيث تشكل المساهمة في تغطية نسبة العجز في هذا القطاع، وهي الأكبر من نسب عجزنا القائم اليوم.» وقال: «بالنسبة إلى العام المقبل، تحرص الحكومة على المحافظة على السلامة المالية في الاقتصاد وستستكمل ما حققته العام الحالي، ونحن ننظر بتفاؤل إلى أن لبنان الذي يمر في ظروف سياسية وأمنية أصعب وأكثر تعقيداً، قادر بتكامل إرادات المؤسسات المحركة لاقتصاده وماليته، على أن ينهض من أزمتته وكبواته.»

تعديل القانون الضريبي

من جهة أخرى، يناهض الوزير خليل مع الهيئات الاقتصادية والجمعيات موضوع الحركة التجارية. وكان لوزير المال لقاء بالأمين العام لجمعية الضرائب اللبنانية، هشام المكمل على هامش الاجتماع الذي عقد في جمعية تجار بيروت.

وودع خليل بالمساعدة على تعديل الإجراءات الضريبية بعدما باتت ترتب أعباءً إضافية على المكلفين وتعيق الحركة التجارية.

وأطلع المكمل الوزير خليل على مضمون مشروع قانون الإجراءات الضريبية (القانون الضريبي) الذي وضعته الجمعية وسلمته إلى رؤساء حكومات ووزراء مال سابقين، والذي «طالما أمأنا في مناقشته من قبل المعنيين لتعديل القانون الراهن، خصوصاً المواد المتعلقة بالمغرامات الضريبية التي تتجاوز أضعاف القيمة الحقيقية للتكاليف وتقلل كاهل المكلفين.»

كذلك طالب المكمل الوزير خليل بـ«نشر القرارات الصادرة عن مجلس شورى الدولة التي تنص على إسقاط التكاليف الإضافية لضريبة ضريبة المكلفين لغفادي ما قد ينتج عنها من اعتراضات وتوجب من ردود غالباً ما ترفع إلى مجلس الشورى لإبداء الرأي ويتم الغاؤها، الأمر الذي يعيق النشاط الاقتصادي وتحديد الحركة اليومية للقطاع التجاري.»

كما جرى التطرق إلى الوسائل المعتمدة لتبليغ المكلفين بواسطة الرسائل الورقية والبريد الإلكتروني «التي غالباً ما تتم لصفاً لعدم جدية العاملين في المؤسسات والشركات المختصة، وتؤدي إلى تحميل المكلف أعباء إضافية، وتسقط حقه في الاعتراض» على حد تعبير المكمل. ونقل عن وزير المال وعده بوضع المشروع على سكة التنفيذ، بعد دعوة الجهات المعنية إلى دراسة ومناقشته مع الجمعية.»



المالي، ساعدت في الحصول على بعض من التمويل الخارجي، وساهمت في تصنيف لبنان الائتماني وملائته، كما أثبتت مصارفنا أنها سند قوي للاقتصاد الوطني، ولها الدور الرائد في الحفاظ على الحركة الاقتصادية على رغم تراكم السلبيات، وقد تميّز هذا القطاع بقدرة تحمله الصدمات الخارجية والمحلية.»

وقال: «تحافظ المصارف على احتياطات احترازية توازي ما يفوق 75 في المئة من الديون المتعثرة، وبقيت تتمتع باحتياطي يتوافق مع تعليقات «بازل 3»، وتؤدي دوراً رائداً في المحافظة على الثبات النقدي من خلال المحافظة على مستوى مرتفع من الاحتياطات توازي 100 بالمئة من الناتج المحلي.» وأضاف: «هذا الأمر ترافق مع جملة من الإجراءات اتخذتها وزارة المال حيث تمسكت في ظل واقع دستوري وسياسي معقد في البلد، بمبدأ تشريع الإنفاق الحكومي بعيداً من الارتجال وتجاوز القواعد والنصوص المعمول بها، وفي ظل عدم إقرار موازنات خلال سنوات عدة.»

وأشار خليل إلى «أننا عملنا على إعداد مشروع موازنة للعام 2014 و2015، لكن للأسف لم يقم مشروع موازنة عام 2014 ولكنني مضم مع أركان الحكومة على إقرار موازنة عام 2015. لافتاً إلى أنّ «الإجراءات عام 2014 زادت نسبياً حيث سبلغ 16 ألف مليار ليرة، فيما يقدر العجز بنحو 5.9 آلاف مليار ليرة، بما يوازي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ9.3 في المئة من عام 2013. بما يحقق فائضاً أولياً للمرة الأولى منذ سنوات.»

وأعتبر أنّ الإصلاح وتحديث النظام الضريبي وتعزيز الإدارة الضريبية أمر حاسم، لا سيما قطاع وتتابع: «هذا الاتجاه في محاولة الضبط

قوته وقدرته على استقطاب الودائع من المقيمين والخارج ومن الخارج، وحافظ على رصيده الائتماني وملائته، كما أثبتت مصارفنا أنها سند قوي للاقتصاد الوطني، ولها الدور الرائد في الحفاظ على الحركة الاقتصادية على رغم تراكم السلبيات، وقد تميّز هذا القطاع بقدرة تحمله الصدمات الخارجية والمحلية.»

وتابع: «هذه التحولات والمشكلات أدت على الأقل إلى وقف العديد من الأنشطة الإنتاجية ورفعت بالتالي معدلات البطالة، وخلقت عدم توازن في المجالات المالية والاجتماعية»، مشيراً إلى «مسألة الزواج السوري وتأثيره على واقعنا اللبناني حيث استضاف لبنان ما يقرب من المليون ومنتى ألف نازح سوري على أرضه أي بما يعادل 25 في المئة من مجمل سكانه.» وقال: «تحمل لبنان هذا العبء في شكل مباشر من دون أن ترفد خزينته أو مآلئته العامة أي قرش حتى هذه اللحظة، ولم تدخل إلى الخزينة اللبنانية أي مساعدة مباشرة على المستوى المالي لاستيعاب هذه التحديات»، لافتاً إلى أنّ «تأثر لبنان حيال وضعه الاقتصادي والمالي إزاء هذه المعضلة يصل إلى 7.5 مليار دولار.»

وتابع: «نتج من ذلك ومن الوضع السياسي في لبنان وبالمشكلات الأمنية في المنطقة، تراجعاً في الوضع المالي منذ بداية عام 2012 حتى هذه اللحظة، فقد تأثرت معظم القطاعات الاقتصادية لا سيما السياحة، والمواصلات، والتجارة الدولية التي أثرت بدورها على القطاعات الاقتصادية المختلفة»، مشيراً إلى أنّ «لبنان كان يستقبل 500 ألف سائح عبر الطرق البرية، هؤلاء أصبح عددهم هذه السنة صفراً»، وضيفاً: «كان للآزمة أثر على تدفقات رؤوس الأموال، ولا سيما الاستثمارات الأجنبية التي تراجعت بشكل خلال الفترة الأخيرة»، كاشفاً أنّ «العجز المالي في لبنان ارتفع من 5.8 في المئة في عام 2011 إلى 9.5 في المئة في نهاية عام 2013.»

وأشار إلى أنه في ظل هذا الوضع القائم هناك علامة مميزة، وهي محافظة القطاع المصرفي على

ارتفع خام برنت أكثر من دولارين ليتجاوز 82 دولاراً البرميل أمس، بعد أن خفضت الصين أسعار الفائدة وبفعل تكهنات بأنّ «أوبك» قد تتفق الأسبوع المقبل على خفض إنتاج النفط.

وخفض البنك المركزي الصيني أمس، أسعار الفائدة القياسية للمرة الأولى في أكثر من عامين لتقليص تكاليف الاقتراض ودعم الاقتصاد الذي يتجه صوب أبطأ نمو سنوي في 24 عاماً. وعزز خفض الفائدة أجواء التفاؤل بين متعاملي النفط الذين يتوقعون أنّ تتفق منظمة البلدان المصدرة للبترول في 27 تشرين الثاني على خفض الإنتاج في مسعى لتعزيز أسعار الخام. وارتفع برنت 2.28 دولار إلى 81.61 دولار ثم تراجع قليلاً إلى حوالي 81.50 دولار بحلول الساعة 12:40

النفط يرتفع دولارين بفعل

الفائدة الصينية وتحرك «أوبك»

الصلاات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقلل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
	مبيع	شراء	مبيع	شراء
اليورو	1.2438	1.2440	1867.09	1883.26
الليرة السورية	170.58	171.61	8.77	8.85
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1577.34	1591
الجنيه الاسترليني	1.5635	1.5639	2347.11	2367.44
الالف ين ياباني	117.73	117.77	12.752	12.86
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

المصادن

المعدن	أمس	النسبة	السابق
الذهب	1195.50	0.39%	1190.90
الفضة	16.345	1.29%	16.137
البلاتينيوم	1228.80	1.83%	1206.70

حتى الساعة 08:00 مساءً بتوقيت بيروت.

حركة صرفاً بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 17 باخرة منها 7 بواخر جديدة حملت 34349 طناً، فيما غادرت 7 بواخر وينتظر وصول 12 باخرة بحسب لائحة الفرقة الدولية للملاحة في بيروت. البواخر التي غادرت: يوسف ام، فوست، كرا لا، ام اس سي سافونا، اتريا، اوركارغو بار، ترانسبورت.

الذهب

إجمالي احتياطاتها الذهبية 41.1 طن. ومن شأن عمليات البيع والشراء الكبيرة التي تقوم بها البنوك المركزية أن تؤثر على أسعار الذهب التي تراجعت في وقت سابق هذا الشهر إلى أدنى مستوياتها في أربع سنوات ونصف السنة عند 1131 دولاراً للأونصة (الأونصة) مع صعود الدولار بفعل تحسن البيانات الأميركية.

صندوق النقد: روسيا ترفع احتياطات الذهب وتركيا وأوكرانيا تخفضها

مستوى 26 طناً، كما خفضت تركيا احتياطاتها بـ2.7 طن لتصل إلى 521 طناً.

أحد أضخم احتياطات المعادن في العالم 18.9 طن لبيصل الإجمالي إلى 1168 طناً. كما قامت أندريجيان بزيادة احتياطاتها من الذهب بمقدار 3.2 طن، لتصل إلى 30.2 طن. وأضافت روسيا البيضاء 2.1 طن ليصبح

تشير بيانات أصدرها صندوق النقد الدولي إلى أنّ احتياطات كل من أوكرانيا وتركيا من الذهب انخفضت خلال الشهر الماضي، بينما قامت روسيا بزيادة احتياطاتها للشهر السابع على التوالي.

وانخفضت احتياطات أوكرانيا من المعدن النفيس خلال تشرين الأول بمقدار 14 طناً لتصل في نهاية الشهر الماضي إلى

أسعار الاستهلاك ترتفع 0.18 في المئة

أعلنت إدارة الإحصاء المركزي في بيان أنّ الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان لشهر تشرين الأول 2014، سجل ارتفاعاً وقدره 0.18 في المئة بالنسبة إلى شهر أيلول 2014، كما سجل هذا الرقم على صعيد المحافظات ارتفاعاً في محافظة بيروت وقدره 0.38 في المئة، وارتفاعاً في محافظة جبل لبنان وقدره 0.33 في المئة، ولبنانياً في محافظة الشمال،

ويقل من إنخفاضه، وله آثار اجتماعية واقتصادية سلبية، ولذلك فإنّ للاغنياء وأصحاب رأس المال مصلحة في مكافحته وتخفيف من آثاره.» مشيراً إلى أنّ «لبنان يتطلع بكثير من الأمل إلى النتائج التي ستبصرها إليها مؤتمرنا هذا.»